

تجوز جعل كثره فاعلها وشجاع خبر مبتدأ محذوف والمبتدأ  
في موضع الحال اي جاوه وشجاع او منورته شجاع ولا بعد  
فيه لان فيه حذف المبتدأ والواو اذا لا هتاجم بهذه الهمزة  
اخرون الاصنام بالخا المختتره مبتدأ وضع جواب شرط  
وقد حذف ما في قوله اي لا بعد فليس .

بالحال جي من يصب الحمام يعيد اي فهو يعيد محذوف  
المتاوهي الهم من الراء مسيلة قال ابن مالك لا يجمع  
يقيم انت وزيد الحكم بعلف زيد عيا ناعلم لان العامل  
فيه هو العامل في العطف عليه وفي نحو في افعال الاسر  
لا يعمل في غير ضمير الخطاب بضم ما رقع في قوله اي ان زيدا  
فاعل بفعل دل عليه في قوله انت وليتم زيد وعليه جعل قوله  
تعالى سكن انت وزوجك الجنة واليه اشار بقوله يقال  
دخلوا اولم واخرم ولا يقال ادخلوا اولم واخرم لان ادخل  
لا يجمع اسناده اليها ولكم واخرم كونه عيسى بن عمر  
اجازة له وهو نظير بيبيك بزيد ضارع يعني ان اولم  
واخرم مرفوع بفعل ضمير دل عليه او دخلوا كما ان  
ضارع مرفوع بفعل دل عليه بيبيك مسيلة قال  
ابن مالك نسبة الحال اليها المنان اليه عيا وجه  
تجوز اجاء عاذا كان المنان مصدرا او صفة عاكلة  
كما محبتي قيام زيد مسرعا وان زيدا ضارب عمرو  
سكيا ووجه يفتح اجما ما حيث لم يكن المنان مصدرا  
ولا صفة ولا بعض ما اضيف اليه كقريته غلام زيد يفتكيا  
وانه يفتكيا في اذ كان المنان بعض المنان اليه  
او يشبه بعضه كقوله كان بدوي خرياها مسيسا  
يد امدب يستقر امة تاييب . ومنه قوله تعالى

ونزعنا

ونزعنا ما بين صدورهم من غل اخوانا وقد صح جوازه عن  
ابي الحسن الاخصس في اماري ابن الحاجب قال ممليا  
يعلم قول الشاعر خير ياسوق على زمن من يعقني بالهم والخز  
قال لا يسلخ ان يكون له عامل للزيلة والاميق له عامل للزيلة  
فاما ان يكون مبتدأ واما ان يكون خبر مبتدأ والجمع ان  
يكون مبتدأ لانه لا خبر له لان الخبر اما ان يكون ثابتا او  
محذوفا والثابت لا يستقيم لانه لا يجمع على زمن واما ينقضي  
وكلاهما خبر للمعني وايضا فانه اذا جعلته مبتدأ لم يكن  
بدمن ان يفتد رقبته موصوف واذا رقبته موصوف  
لم يكن بدمن ان يكون خبره وصبرها هذا المستله وانما هي  
لنوع الاثري انك لو قلت رجل غيرك مزيي لكان غيرك  
ضمير عايد بجمع رجل ولو قلت رجل غير مناسف عليه على  
امرأة مزيي لم يستقم لان غيرها هذا لما جعلته في المعنى  
للمرأة خارج عن ان يكون صفة لما قبله ولو قلت رجل  
غير مناسف عليه مزيي جاز لان في المعنى للغير والغير  
عايد بجمع المبتدأ فاستقام فتبين ان لا يكون مبتدأ وذلك  
وان جعل الخبر محذوفا لم يستقم لامور احدها انا قاله  
بنفي الاحتياج اليه والاخر انه لا قرينة تقرب منه من شرط  
حذف الخبر وجود القرينة وان جعل خبر مبتدأ لم يستقم لامور  
احدها انا قاله بنفي الاحتياج اليه اذ لا يفتد  
المبتدأ مشروط بالقرينة ولا قرينة الثالث انك اذا  
جعلته خبر مبتدأ لم يكن بدمن ضمير يعود اليه المبتدأ  
لانه في معنى مفاهيم ولا ضمير يعود على ما تقدمه مبتدأ  
تلا يصح ان يكون خبرا قسما اشكال اعرا به واو جي  
ما يقال انه ارفع المظهر موقع المضمير لما حذف المبتدأ